تتجه الأنظار دائمًا نحو الولايات المتحدة الأميركية ودورها في بعثرة استقرار المنطقة، لكن لا يمكن تجاهل الدور البريطاني الذي ما زال حتى اليوم قائمًا في منطقة الشرق الأوسط، وإن كان ذلك غير واضح المعالم إلا أن المملكة المتحدة لا تزال حاضرة وخاصة فيما خصّ التغلغل بمجتمعات منطقتنا، عبر جمع المعلومات وصياغة الدراسات التي من شأنها أن تؤسس لرؤية واضحة حول تركيبة مجتمعات هذه البقعة الجغرافية وحول إمكانية الاستفادة من ثغراتها في محاولة لتكريس أهدافها وتحقيق مصالحها.

وفي إطار تسليط الضوء على الرؤية البريطانية للمجتمع العراقي، ودور هذه الدولة المستعمِرة؛ التي لعبت دورًا هامًا في العقد السابق في رسم ملامح المنطقة وإعادة بلورة حدودها وكياناتها وبسط سيطرتها على ثرواتها، دورها في هندسة الواقع العراقي بصورة خفية. ضمن هذا السياق تم مراجعة مجموعة من دراسات مراكز الأبحاث البريطانية التي تناولت الواقع العراقي بعد العام 2003، بشتى العناوين التي شملت الطائفية والمرجعية الدينية كما ودور المرأة والخلافات السنية-الشيعية كما والشيعية-الشيعية معتمدة على دراسة الواقع وجمع بيانات وخطابات وشعارات تناولها مجموعة من المسؤولين العراقيين والشعب العراقي، بحيث استطاعت هذه المراكز تحليل الواقع الاجتماعي العراقي والكشف عن سبب الخلافات والاختلافات الداخلية عبر البحث في قراءة تاريخية لمكونات هذا البلد والعودة للدراسات الإسلامية التاريخية وكل ما من شأنه أن يساهم في فهم التركيبة الاجتماعية لهذه الدولة، لما يؤمن لها خلفية غنية بالأدلة والمعلومات تستطيع توظيفها في تحقيق طموحاتها الاستعمارية.

في هذا الملف، تم عرض حوالي الـ 7 دراسات، وتم الاستعانة بمجموع الخلاصات والاستنتاجات التي تضمنتها كل دراسة في إطار تحديد النقاط الرئيسية التي تناولتها كل منها. وكان اللافت، هو الأسلوب الذي تمت به صياغة الدراسات من خلال العودة بالأصول التاريخية للأحداث والاستعانة بالتصريحات والكتب الدينية والتاريخية كطريقة توثيقية لما يجري في الواقع العراقي.

في بداية الأحداث في العراق تناولت هذه الدراسات الخلافات السنية الشيعية من باب تجذير الطائفية في الداخل العراقي حيث سلطت الضوء على الخلافات القائمة بين الطرفين، عبر العودة إلى الماضي وتبيان الجذور التاريخية للخلافات، وإعادة تسليط الضوء عليها وعرض مجموعة الشعارات التي تؤجج الخلافات المذهبية وبالتالي عمدت هذه المراكز على تسييس الواقع الطائفي واستخدامه كأداة رئيسية لإشعال الداخل العراقي وجعل العنصر الطائفي الفتيل المشعّل للأزمات العراقية، وذلك بتناول فترة الاحتدام والاقتتال الداخلي في العراق بين العامين 2006 و2007، وما شهدته هذه الفترة من اتهامات كل طرف باعتماد سياسة التهميش والاضطهاد اتجاه الآخر بهدف الإلغاء والسيطرة والتمتع بحق ملكية العراق.

كما تناولت لاحقًا دور المرجعية الشيعية في بلورة الرأي العام العراقي وعلاقة الدين بالدولة وتطورها وتحولها من طرف غير مؤثر إلى طرف يلعب دورًا مهمًا على الساحة العراقية خاصة بعد دخول داعش وإعلان التعبئة العامة، بالإضافة إلى التطرق إلى الخلافات بين المرجعية في العراق وتلك في إيران، والانقسام الداخلي العراقي بين موالين للمرجعية الإيرانية وآخرين للعراقية وذلك بهدف إظهار الدور الإيراني في العراق كما وزعزعة العلاقات بين الشيعة في الداخل العراقي لما يمكن توظيفه في اقتتال من ضمن البيئة الواحدة والمدى الذي شكلت فيه الانقسامات داخل الفقه الشيعي، الحركات السياسية والمشهد السياسي في العراق، كما وأشارت إلى التنازع الداخلي حول الهوية بين قومية أو دينية.

وفي إطار التركيز على انتهاك حقوق المرأة في الإسلام بشكل عام، وفي العراق بصورة خاصة، أشارت الدراسات إلى أن تكريس العنف ضد المرأة في الإسلام أمر مفيد على المستوى السياسي؛ لتجريد المسلمين من إنسانيتهم وتبرير التدخل الأجنبي في بلدانهم، كما أنه يصرف الانتباه عن الطرق العديدة التي تجاهلت بها سياسة الولايات المتحدة والمملكة المتحدة العنف ضد المرأة في العراق.

علاوة على ذلك سعت الدراسات إلى بلورة الدور الإيراني كمناهض للمصلحة العراقية، واعتبار التدخل الإيراني في العراق هو من باب تحقيق أهدافها التوسعية وبسط سيطرتها على هذا البلد، ونابع من نزعتها الطبيعية نحو الدفاع والبقاء والرغبة الأيديولوجية في حماية مصالح الطائفة الشيعية في العراق، ونشر روح الثورة الإسلامية في المجتمعات الشيعية، وعرقلة تحول العراق إلى بلد ديمقراطي.

وبالعودة للدور البريطاني، يظهر من خلال هذه الدراسات وغيرها من الدراسات التي لم تنجز بعد، أن البريطانيين يسعون إلى دراسة المجتمعات، التي يعنيهم بسط سيطرتهم عليها، دراسة معمقة وعن قرب لفهم مدى تفاعل مكونات هذه المجتمعات والامساك بالخيوط المخفية لتركيبة هذه المكونات عبر التجذر فيما هو مخفي والغوص في الماضي لحل عقد الحاضر والاستفادة من أي معلومة من شأنها أن تشكّل إضفاء هامًا على سياساتهم اتجاه المنطقة، عبر الاستعانة بأشخاص من قلب الواقع سواء من عامة الشعب أو من قادة وسياسيين؛ بالإضافة إلى التركيز على الجانب الديني والطائفي الذي من شأنه أن يشكّل مادة غنية للاستفادة منها.

**ملخص الدراسات:**

* **التوزع الشيعي في الدولة العراقية: اللامركزية والمجلس الأعلى الإسلامي العراقي (21آب 2018)**

**Shi’i division over the Iraqi state: decentralization and the Islamic Supreme Council of Iraq**

**- بنيامين إسخان: هو أستاذ السياسة الدولية والمدير المؤسس لـ POLIS، وهي شبكة بحثية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية.**

**- بيتر إي مولهيرين: زميل أبحاث غير رسمي وطالب دكتوراه في معهد ألفريد ديكين، جامعة ديكين، أستراليا. وتركز أبحاثه على تشكيل السياسة الخارجية في الديمقراطيات، فضلا عن العلاقات الدولية وسياسة الشرق الأوسط. وقد صدرت مطبوعاته العلمية في جريدة الشرق الأوسط، المجلة الأسترالية للشؤون الدولية، المجلة الأسترالية للعلوم السياسية، والمجلة البريطانية لدراسات الشرق الأوسط، فضلا عن مقالات رأي في "”the ABC’s Religion and Ethics” and “the Washington Post.**

تعتبر استقالة الحكيم الرسمية من منصب زعيم المجلس الأعلى الإسلامي العراقي في منتصف عام 2017 بمثابة منعطف فريد لتحليل وتفسير البرنامج السياسي المتطور لأحد أقدم الأحزاب السياسية الشيعية في العراق وأقواها. من خلال تحليل منهجي للمواد الأولية التي أنتجها المجلس الأعلى الإسلامي، خلال 15 عامًا من السياسات العراقية المعقدة، نحصل على رؤية فريدة لبرنامجهم السياسي المعقد. كان التركيز المحدد هنا هو دعوة المجلس الأعلى الإسلامي العراقي لشكل من أشكال اللامركزية في العراق. كما أوضحت هذه المقالة، أصبحت رغبة المجلس الأعلى الإسلامي العراقي في لامركزية العراق أداة سياسية قوية، حصدت أصواتهم من خلال جاذبيتها المميزة لعناصر معينة من الناخبين، بينما كانت في الوقت نفسه مرنة بما يكفي للتكيف مع أجندتهم المتطورة وتغيير المشهد السياسي العراقي.

بعد التدخل والاحتلال بقيادة الولايات المتحدة منذ عام 2003، تمكن المجلس الأعلى الإسلامي العراقي من استخدام شعبيته في الانتخابات للضغط على بغداد نحو الحكم الذاتي الشيعي. في أكثر أشكالها طموحًا، اتخذ هذا شكل "شيعستان" المكون من تسعة أقاليم في جميع أنحاء الجنوب، والذي قال المجلس الأعلى الإسلامي العراقي إنه سيوقف إراقة الدماء الطائفية التي دمرت العراق منذ عام 2006. ومع ذلك، فإن أداءهم الضعيف في انتخابات 2009/2010 جعلهم يتراجعون بشكل كبير، مستخدمين لغة اللامركزية بشكل ضئيل واستجابة لمركزية المالكي المتنامية. لكن في البيئة السياسية غير المستقرة التي أعقبت انسحاب الولايات المتحدة في عام 2011، عاد المجلس الأعلى الإسلامي العراقي إلى فكرة الحكم الذاتي للشيعة - وإن كان ذلك من خلال تخفيف حدة خطابهم من خلال مصطلحات مثل "اللامركزية الإدارية".

بعد نجاحاتهم في انتخابات 2013/2014، كان المجلس الأعلى الإسلامي العراقي مرة أخرى في موقع قوة، وبالتالي عاد إلى ممارسة الضغط على منصات مثل “محافظتي أولا". في أعقاب هجوم تنظيم الدولة الإسلامية في منتصف عام 2014، استغل المجلس الأعلى الإسلامي العراقي الضعف النسبي لبغداد للضغط من أجل زيادة الحكم الذاتي، بحجة أن اللامركزية لن تساعد العراقيين على التعامل مع أهوال تنظيم الدولة الإسلامية فحسب، بل ستسمح بالعودة إلى حالة أكثر سلمية وسلاماً. عراق مستقر. أخيرًا، وسط رد الفعل العنيف ضد الاستفتاء الكردي، اقترحت الحكمة المشكلة حديثًا تعميق اللامركزية كبديل للانفصال. بالنظر إلى هذا الالتزام الطويل بالحكم الذاتي الشيعي، فمن المرجح جدًا أن تستمر الحكمة في مناصرة اللامركزية كطريق للسلام والازدهار والاستقرار في العراق بعد نجاحهم المتواضع في انتخابات 2018.

ومع ذلك، إلى جانب التزامهم المتطور باللامركزية، أظهرت هذه المقالة أيضًا أن المفتاح لفهم نجاحات المجلس الأعلى الإسلامي العراقي وإخفاقاته منذ عام 2003، وكذلك رحيل الحكيم في عام 2017، هو اعتراف بالانقسام العميق داخل الحزب بين معسكرين مختلفين. بعد أن ساعد في تأسيس وقيادة المجلس الأعلى الإسلامي العراقي منذ إنشائه في طهران عام 1982، احتفظ الحرس القديم إلى حد كبير بتقاربهم الأيديولوجي مع إيران وأعربوا عن التزامهم الراسخ بالنموذج الإيراني لولاية الفقيه. على العكس من ذلك، ظهرت أيضًا حركة وطنية عراقية شابة وغير طائفية داخل المجلس الأعلى الإسلامي العراقي، تجسدها انتخاب عمار الحكيم في عام 2009 وتأييده لمبادرات مثل "فرسان الأمل". الحرس القديم داخل المجلس الأعلى الإسلامي العراقي، وخاصة أعضاء بدر، رفضوا إصلاحات الحكيم. وبحلول عام 2012، تركت بدر الحركة رسميًا لتتماشى بشكل وثيق مع المالكي، وفي عام 2017، انفصل الحكيم عن المجلس الأعلى الإسلامي العراقي في إشارة إلى إحباطه المتزايد من الكادر الأعلى للحركة.

بحلول موعد انتخابات 2018، كان المجلس الأعلى الإسلامي العراقي قد تحالف مع حركة فتح، وهي كتلة سياسية موالية لإيران بقيادة العامري، والتي تنافست ضد الحكمة.

ومع ذلك، فإن هذه الانقسامات ليست فقط نتاج خلافات حول البرنامج السياسي للمجلس الأعلى الإسلامي العراقي؛ بل أنهم مدفوعون بصراع أيديولوجي أعمق داخل الفقه الشيعي. وقد تجلى ذلك، بشكل خاص في العام 2007، عندما أعلن المجلس الأعلى الإسلامي العراقي رسميًا عن تحوله في الولاء من خامنئي ونموذجه للحكم الديني الإسلامي تحت إمرة "المرشد الأعلى" للسيستاني، ورؤيته لحكومة مدنية في العراق من دون إشراف ديني. بعبارة أخرى، تخلى المجلس الأعلى الإسلامي العراقي رسمياً عن ولائه لإيران ونموذج ولاية الفقيه الذي تبنته الحركة منذ تأسيسها. في سياق هجوم داعش عام 2014 والزخم السياسي المتجدد وراء مختلف الميليشيات الشيعية المدعومة من إيران - بما في ذلك بدر - أصبح الصراع بين هذين النموذجين من الفقه الشيعي يشكل تحديًا كبيرًا لمستقبل العراق.

ولذلك فإن هذه الدراسة لها آثار أوسع تتجاوز حالة المجلس الاعلى. يجب على الدراسات الإضافية لسياسة الشرق الأوسط أن تأخذ في الاعتبار عن كثب المدى الذي شكلت فيه الانقسامات داخل الفقه الشيعي، ولا تزال تشكل، ليس فقط الحركات السياسية الشيعية مثل المجلس الأعلى الإسلامي العراقي، ولكن أيضًا المشهد السياسي في العراق ومشهد الشرق الأوسط الأوسع. يعد تفسير سياسات الشرق الأوسط المعاصرة من خلال هذه العدسة أمرًا حاسمًا لفهم العمليات التي يمكن من خلالها للمناقشات الدينية الباطنية أن تثري السياسات المعاصرة للمنطقة.

* **المرجع "الرسمي": السلطة الدينية الشيعية والدولة في عراق ما بعد 2003 (02 شباط 2018)**

**The ‘formal’ Marjaʿ: Shi’i clerical authority and the state in post-2003 Iraq**

**-** **حارث حسن القروي: باحث سياسي، تركز دراساته على العلاقات بين الدولة والمجتمع والتحولات السياسية وسياسات الهوية في العراق والشرق الأوسط. كتب على نطاق واسع للعديد من المنشورات والمجلات الأكاديمية باللغة الإنجليزية والعربية. كما عمل معلقًا ومستشارًا سياسيًا.**

كان دور السيستاني في عراق ما بعد 2003 مدفوعًا بشكل أساسي بعاملين: ضعف سلطة الدولة وشرعيتها، والتحول من نماذج التجانس والعلمنة إلى نموذج جديد قائم على التعددية الثقافية والتوافقية.

كان دور السيستاني ضروريًا لإضفاء الشرعية على المؤسسات الجديدة التي ظهرت مع انتقال العراق من الاحتلال المباشر إلى الاستقلال القانوني. أدى انهيار الدولة في عام 2003 إلى فراغ في السلطة كان يجب ملؤه جزئيًا بواسطة جهات فاعلة وكيانات غير رسمية تمكنت من الحفاظ على درجة من المصداقية الاجتماعية والتماسك الداخلي، مثل سلطة رجال الدين الشيعة. وفي الوقت نفسه، كانت سلطات الاحتلال، التي تفتقر إلى الشرعية القانونية والثقافية الراسخة، في حاجة ماسة إلى محاورين أكفاء وذوي مصداقية نظرًا لضعف وعدم تجانس الأحزاب السياسية العراقية. برز السيستاني كمحاور مثالي، خاصة وأن ميوله الهادئة والمعادية للتطرف وفرت قوة لتقييد أو مواجهة العناصر الأكثر تطرفا في المجتمعات الشيعية العراقية.

بعد ذلك، برزت سلطة رجال الدين كفاعل خارج نطاق الدستور، وبالتالي، من الصعب فصل شرعية النظام السياسي الجديد بشكل واضح عن شرعية السلطة الدينية لأن التأييد الشعبي للدستور كان إلى حد كبير مدفوعا بالثقة العامة الشيعية في هذا الكيان. ووجدت الأحزاب الشيعية نفسها مضطرة إلى إظهار ولائها والتزامها بتوجيهات المرجع الأكبر من أجل كسب المصداقية. ونتيجة لذلك، فإن الترتيبات الخاصة بتنظيم وإدارة المساحة الشيعية المقدسة كانت مدفوعة أيضا بالحاجة إلى الحفاظ على دور السيستاني الشرعي وإعادة إنتاجه، خاصة وأن تحديات التمرد السني وضعف مؤسسات الدولة شككت في قدرة النظام الحكومي الجديد على البقاء.

علاوة على ذلك، تم التأكيد على سلطة السيستاني في سياق تحول نموذجي من التحديث الكلاسيكي، الذي رأى الدولة كعامل رئيسي للتغيير الاجتماعي، إلى التعددية الثقافية. كان هذا التحول جزءًا لا يتجزأ من إعادة التشكيل التوافقية للدولة العراقية التي قادتها السلطات الأمريكية. ونتيجة لذلك، تم الاعتراف بالكيانات الدينية كجهات فاعلة ثقافية تتمتع بشرعية العمل في مجال عام طائفي بشكل متزايد على عكس العقيدة السابقة التي كانت تعتبرها كيانات تقليدية وعفا عليها الزمن، وكان وجودها في المجال العام العلماني أمرًا غير مرغوب فيه.

جاءت ترتيبات إضفاء الطابع الرسمي على العلاقة بين الدولة والسلطة الدينية لتأكيد هذا الاتجاه. في عملية الاعتراف بالجماعات الدينية والطائفية كفئة سياسية، ظهرت السلطات الدينية كجهات فاعلة معترف بها رسميًا تمثل مجتمعاتها الدينية. في هذا الصدد، فإن إضفاء الشرعية على دور المرجع الأكبر فيما يتعلق بالفضاء الشيعي المقدس، حيث تم إنتاج الهويات الجماعية والخطابات العامة بشكل فعال، قد ولّد وقائع جديدة لم تظهر نتائجها الرئيسية بعد. وعلى الرغم من أن السيستاني استمر في العمل كجهة فاعلة غير حكومية، إلا أن التواصل بين سلطته الدينية والدولة أضاف مستوى من الشكليات لمكانته. ومن الواضح أن ضعف المؤسسات الرسمية التي لا يزال مختلف المنافسين يطعنون فيها قد أسهم إلى حد كبير في عدم وضوح الحدود بين المؤسسات الرسمية وغير الرسمية. ولاتزال الديناميات والمنازعات التي تسعى إلى تغيير أو إعادة تشكيل السلطة السياسية وعلاقات القوة والمبادئ التنظيمية للنظام العراقي نشطة إلى حد كبير، كما يتضح من محاولة الولايات المتحدة الأمريكية بناء دولة بديلة في العراق وسوريا والجهود الكردية للانفصال عن العراق.

وبالتالي، فإن العلاقات الغامضة الناتجة عن الكيانات هي حقائق تحولية (وليست انتقالية) تشكلت من خلال عدم اليقين الذي يميز مستقبل الدولة العراقية وقدرتها على البقاء.

ومن منظور مؤسسة المرجع الكبير، فإن الحفاظ على استقلالها الذاتي عن الدولة العراقية، أو أي دولة أخرى، أمر بالغ الأهمية. وهذه الاستقلالية ضرورية للحفاظ على شرعيتها ورأس مالها الاجتماعي اللذين سيتضرران إذا ما انخرطا في المؤسسات العامة الفاسدة وغير الفعالة. وفي الوقت نفسه، فإن المعاملة التفضيلية التي تحظى بها هذه الهيئة من خلال وصولها الفريد إلى الموارد المادية والروحية والتواصلية للعتبات والأوقاف الدينية، لها دور فعال في تعزيز مكانتها في المجال الديني، وتميزها بميزة نسبية تجاه الجهات الدينية المتنافسة، بما في ذلك الدولة التي يقودها رجال الدين في إيران.

في النهاية، تعتمد استمرارية هذه الترتيبات إلى حد كبير على ما إذا كانت الدولة العراقية ستعزز سلطتها وتوسع شرعيتها من دون دعم الجهات الفاعلة غير الحكومية أو على الأقل دون جعل هذا الدعم حاسمًا لوجودها والقبول الاجتماعي. إذا لم تستطع الدولة تحرير نفسها من هذه الحاجة، فستستمر في الاعتماد على رأس المال الاجتماعي للفاعلين غير الرسميين مثل السلطة الدينية. في هذا التفاوض المستمر بين الرسمي وغير الرسمي، والديني والعلماني، تظهر تكوينات جديدة للسلطة لتقاسم مساحة الحكم في وضع يقاوم الثنائيات المستقطبة التي غالبًا ما تستخدم لتحديد هذا الفضاء.

* **العلاقات الطائفية في العراق العربي: سياق الحرب الأهلية 2006 – 2007 (25 حزيران 2013)**

**Sectarian Relations in Arab Iraq: Contextualising the Civil War of 2006–2007**

**-فنار حداد:** **باحث في معهد الشرق الأوسط، الجامعة الوطنية في سنغافورة وزميل أقدم غير مقيم في معهد الشرق الأوسط، واشنطن العاصمة. وقد ألقى محاضرة في السياسة الشرق أوسطية الحديثة في جامعة اكستر، وفي الملكة ماري، جامعة لندن، وفي الجامعة الوطنية في سنغافورة. قبل حصوله على الدكتوراه، كان حداد محللا بحثيا في وزارة الخارجية البريطانية والكومنولث حيث عمل على التطرف في شمال أفريقيا. نشر على نطاق واسع قضايا تتعلق بالعراق التاريخي والمعاصر. فاهتماماته البحثية الرئيسية هي في المواضيع الخاصة بالهوية، والذاكرة التاريخية، والقومية، والصراع الطائفي، وسياسة الأقلية. إنه كاتب الطائفية في العراق: رؤى الوحدة العدائية (2011).**

إن العراق لا يخدمه إنكار وجود انقسام صارخ ومثير للاهتمام في كثير من الأحيان، مثل الانقسام السني الشيعي، كما أنه ليس من العدل أو الدقة، المبالغة في التأكيد على العلاقات الطائفية في العراق وتبسيطها في الصراع الوجودي الدائم. في حالات لا حصر لها في جميع أنحاء العالم، تدهورت العلاقات الطائفية أو العرقية إلى حرب مفتوحة دون إبطال التعايش طويل الأمد. لسوء الحظ، ما لوحظ في العلاقات الطائفية منذ عام 2003 هو التنافس على الضحية الذي حذر منه كنعان مكية في وقت مبكر من عام 1994. إن عدم القدرة على فهم / الاعتراف بمآسي الآخر والانشغال بالتأكيد على كون المرء ضحية وذنب الآخر هو سمة مشتركة في المجتمعات التي تعاني أو عانت من اندلاع العنف الطائفي. يمكن بسهولة دمج مثل هذه التصورات المختلفة في مجمعات رموز الأسطورة لتغذية الصراع إذا وعندما تتعرض العلاقات الطائفية لانهيار آخر في المستقبل.

شهدت العلاقات الطائفية في العراق عدة تحولات منذ عام 2003: من تكريس الفترة 2003-2005 إلى الحرب الأهلية 2006-2007 إلى الانسحاب في الفترة 2008-2010. وضعت انتخابات 2010 حدا للتفاؤل النسبي الذي شهدته الفترة 2008-2010، والذي كان نتيجة تراجع ملحوظ جدا في أهمية الهوية الطائفية. وفي وقت كتابة هذا التقرير، تصاعدت التوترات الطائفية مرة أخرى، لكن إيمان العراقيين العرب بالدولة القومية العراقية والتعددية العراقية لا يزال قائماً. وحتى الآن، لا يزال العراقيون العرب متمسكين بالعراق ذي التعددية الإيمانية ويتوقون إلى طريق العودة إلى "الوضع الافتراضي" للهويات الطائفية المعادية ولكن العرضية إلى حد كبير، والمتواجدة تحت القومية العراقية الشاملة عموما.

وليس من المؤكد على الإطلاق ما إذا كان العراقيون العرب قادرين على الاستمرار إلى أجل غير مسمى في تمسكهم الثابت بهذه المعتقدات، نظرا للأزمات المستفحلة التي يبدو أنها دائمة والتي تحملوها. ومع ذلك، وكما تبين من ذلك، ونظرا إلى الغموض المتأصل في الهوية وسهولة حركتها، لا يمكن قول شيء عن طريق اليقين بشأن مستقبل العلاقات الطائفية، ويجب ألا نرتكب الخطأ المشترك المتمثل في افتراض أن العلاقات الطائفية هي اليوم حيث ستكون دائما.

وقد تم الاستشهاد بإسهاب بقصائد الصدريين، التي تناولت، بصراحة نادرة، العديد من نقاط الخلاف في العلاقات بين السنة والشيعة، بما في ذلك الصلة المشتبه بها في كثير من الأحيان بين إيران والشيعة العراقية والحرب الأهلية الطائفية التي تلت عام 2003. كما أنه يتطرق إلى بعض الرموز الجديدة التي تم إنشاؤها في حقبة ما بعد 2003، على سبيل المثال الإجراءات التي اتخذها "السنة" و "الشيعة" تجاه الاحتلال. ومع ذلك، فإن أساس كل هذه المظالم هو دعوة للوحدة، والعودة إلى "الوضع الافتراضي" للهويات الطائفية المتناقضة التي تندرج تحت قومية عراقية شاملة.

* **مناظرة شيعية حول العروبة: ظهور عضوية طائفية متعددة (25 حزيران 2013)**

**A Shi ‘a Debate on Arabism: The Emergence of a Multiple Communal Membership**

**-إليشيفا ماتشليس: حصلت على درجة الدكتوراه من جامعة كامبريدج وعلى درجة الماجستير من جامعة تل أبيب. كما أنها حاصلة على زمالة ما بعد الدكتوراه لمدة عامين من مركز الدراسات الإيرانية في جامعة تل أبيب، وزمالة ما بعد الدكتوراه من مركز ترومان لدراسات السلام في الجامعة العبرية. لديها أبحاث في: العراق؛ الإصلاح الشيعي؛ والتوجهات الشيعية الحديثة؛ العلاقات السنية الشيعية؛ الدولة والمجتمع في العراق وإيران؛ الإعلام الجديد والشبكات الاجتماعية في الشرق الأوسط.**

كانت لدى كاشف الغطاء علاقة معقدة بين العضوية الطائفية المطلقة، وبين الإتجاه نحو الجمعيات الشيعية الأوسع. كان الإسلام هو الإطار الملزم لهذه الانتماءات المختلفة، حيث سعى¯ "كاشف الغطاء" إلى ترسيخ الدين باعتباره الأساس الأساسي للدول العربية التي تأسست حديثا والتي وضعت الإسلام في دائرة الحياة الخاصة. وبتوسيع السلطة الدينية والقضائية التقليدية لرجال الدين الشيعة، تبنى كاشف الغطاء دورا سياسيا اجتماعيا جديدا في الدولة القومية الناشئة من خلال تمثيل المجتمع في مواجهة السلطات. ولكنه رغم ذلك لم يحصر طموحاته القيادية في حدود الدولة القومية، حيث تولى العديد من الجمعيات الدينية والسياسية والثقافية، في تفاعل بين القومية والعروبة والإسلام. ونتيجة لذلك، حول كاشف الغطاء المذهب الشيعي من ادعاء أساسي بالولاء للقيادة إلى رؤية أكثر تعددية للمجتمع، مما يظهر كيف أن التركيز على نظرة تقدمية مشتركة للعالم يمكن أن يؤدي نظريا إلى تحول كبير في الديناميات الطائفية.

على الرغم من أنه لم يكن رجل الدين الشيعي الوحيد في عصره الذي تبنى العروبة، سواء في مظاهرها الثقافية أو السياسية، إلا أن جهود كاشف الغطاء كانت أكثر وضوحًا واتساعًا. بالإضافة إلى ذلك، كان أحد رجال الدين الشيعة الوحيدين في عصره الذين عملوا بناءً على دعمه للعروبة من خلال إجراء حوار مع شخصيات بارزة في حركة النهضة. بينما كان هدفه الرئيسي هو إحياء دور الإسلام، أظهر كاشف الغطاء أيضًا رؤية تعددية جديدة للمجتمع، مبنية على قيم المعرفة المشتركة والمنطق والإحياء الثقافي.

سعى كاشف الغطاء، باحتضانه للعروبة، إلى استعادة هذه الأيديولوجية من توجهها العلماني والسني وإثبات ارتباطها بالتراث الثقافي الشيعي العربي. خلال هذه العملية، قام بتغيير المعنى التقليدي للعروبة بالنسبة للطائفة الشيعية في العراق. من ارتباط قبلي ولغوي وثقافي لوجود طائفي منعزل، استثمر كاشف الغطاء العروبة بفهم جديد كجسر نحو مجتمع أوسع. كما أصبحت العروبة قناة يتواصل من خلالها المجتهدون أنفسهم مع مجتمعهم النامي ورؤيتهم للنشاط السياسي، ومهدوا الطريق لإعادة تفسير أكثر راديكالية للهوية الشيعية التي ستحدث في العقود القادمة.

* **رجال الدين الشيعة وهياكل الفرص المتصورة: النشاط السياسي في إيران والعراق ولبنان (21 نيسان 2019)**

**The Shi’i clergy and perceived opportunity structures: political activism in Iran, Iraq, and Lebanon**

**-محمد كلنتاري: باحث في العلاقات الدولية ومدير مشارك لمركز الدراسات الإسلامية وغرب آسيا في قسم السياسة والعلاقات الدولية. تكمن اهتماماته البحثية في العلاقات الدولية للشرق الأوسط مع التركيز بشكل خاص على تفاعل العقائد الإقليمية، وأيديولوجيات النخبة، والإسلام السياسي. يعمل حاليًا على مشروع يهدف إلى تقديم مجموعة أدوات شبكة أصلية لتطوير رسم خرائط متعدد المستويات لهيكل العلاقات الدولية للشرق الأوسط.**

منذ أوائل السبعينيات، كان مفهوم "هيكل الفرص السياسية" محور دراسة الحركات الاجتماعية والسياسات المثيرة للجدل. إلا أن الباحثين بدأوا مؤخرًا فقط في إدراك أهمية تصورات الفاعلين للظروف الموضوعية. تعتبر التصورات، الدقيقة أو غير الدقيقة، مهمة في تشكيل سياسة مخادعة.

أظهر القسم السابق كيف قام المجتهدون بالمناورة والتمركز استجابةً للاضطرابات الاجتماعية والسياسية التي واجهوها وكيف نشروا آرائهم. اقترح بعض العلماء أن سلطة رجال الدين الشيعة في العصر الحالي قد تم تخفيفها من خلال الأنشطة والآراء الجديدة لمجموعة من المثقفين المسلمين وأن الفجوة قد "اتسعت بين رجال الدين والعلمانيين".

ومع ذلك، فإن الهيكل السائد لرجال الدين الشيعة، والذي يضم الأشخاص الذين يؤمنون بالاجتهاد كوسيلة للرد على التطورات، لا يزال، وربما في المستقبل المنظور، ذا أهمية قصوى في فهم السياسة الشيعية في الشرق الأوسط اليوم.

وبمراجعة مسار نشاطهم السياسي منذ أوائل القرن العشرين، يمكن الاستنتاج بأنه عندما يتعلق الأمر بحماية المجتمع من التهديدات الخارجية، يشكل الشيعة المجتمعون رابطات قوية، إما بالمشاركة في النشاط أو بدعم زملائهم الناشطين. في عالم ما بعد 11 أيلول/سبتمبر، ومع صعود الجماعات المتطرفة التي تهدد باستمرار النظام الإقليمي، أصبح من الواضح أنه ربما يكون التهديد الأكبر للاستقرار في المنطقة هو مجموعة من المذاهب التي تتبناها الجماعات المتطرفة في المنطقة. واليوم، يبدو أن لدى القيادة الشيعية النشطة في إيران والعراق ولبنان سياسات براغماتية متماسكة تتوافق مع معايير المجتمع الدولي.

وقد أشير إلى أن تصنيف أعضاء الشيعة المنتمين إلى الطائفة الشيعية الرفيعة المستوى على أنهم إما غير سياسيين أو نشطاء متطرفين يشوشون على الواقعية السياسية المشتركة بينهم جميعا. فحركة "الشيعة" يمكن أن تكون نشطة دائما بسبب السياقات السياسية المختلفة التي تنشأ في الشرق الأوسط؛ فضلا عن ذلك فإن الأسس الجوهرية للعقيدة الإيمانية كانت مبنية حول السياسة. وفي المقام الأول، في أوقات التهديد، كلما رأوا بنية فرص سياسية مفتوحة نسبيا، كان المتجانسون من الشيعة ينظمون السياسات الخلافية. ولتحقيق هذه الغاية، وخاصة في العصر الحديث، فقد تذهب هذه الحكومات إلى ما هو أبعد من المجال الحصري للسياسة الدينية (الإلهية) والانخراط في سياسات أكثر عملية. وللوفاء بمسؤولياتهم كوارثين للنبي والأئمة المعصومين من الخطأ، فإنهم يشكلون تحالفات مع طبقة اجتماعية محددة ضد التهديدات المشتركة، بل قد يتواطؤون مع حكام الدولة المستبدين، بغرض وحيد هو حماية الطائفة الشيعية من تهديد حرمان مصدر القيادة المعصوم من الخطأ. وإدراك هذه الحقيقة يشكل خطوة حاسمة نحو فهم سياسات النخبة الشيعية في المنطقة اليوم، وكيف يمكن لهذه السياسة أن تشكل المستقبل.

* **تحدي نموذج الأنوقراطية: السياسة الخارجية الإيرانية في العراق كعقبة أمام الديمقراطية؟ (25 تموز 2018)**

**Challenging the anocracy model: Iran’s foreign policy in Iraq as an obstacle to democracy?   
-رونين أ كوهين: هو باحث إسرائيلي في دراسات الشرق الأوسط. وهو أستاذ مشارك في جامعة أرييل، ويرأس كلا من مركز دراسات الشرق الأوسط وآسيا الوسطى وقسم دراسات الشرق الأوسط والعلوم السياسية.**

تدعي إيران أن انهيار العراق يشكل تهديدا لاستقرارها، وتدعو الحرس الثوري إلى إعداد أنفسهم للدفاع عن الوطن.49 وبناء على ذلك، فإن وجود إيران في العراق هو أمر جيد لسبب واحد فقط - كدفاع ضد حركات مثل "داعش" و"جبهة النصرة" لمنعها من أن تصبح تهديدا على أراضيها. من الممكن أن نرى الوجود الإيراني في العراق كاستراتيجية بقاء مشابهة جدا لمفهوم ألمانيا النازية "المجال الحيوي". ففي الوقت الذي تقوم فيه الولايات المتحدة بالانسحاب من العراق الذي تدمره تقريبا، كانت دول المنطقة بقيادة المملكة العربية السعودية تتهمها بالسماح للعراق بالانفصال ووضعها في أيدي المتشددين من إيران الشيعية من جهة، ومن جهة أخرى، الإسلام الأصولي المتطرف تحت رعاية تنظيم "الدولة الإسلامية" (الذي يقول البعض إنه جاء كرد على وجود إيران في العراق).

اليوم، عراق ما بعد صدام حسين الحديث الذي يتمتع بسلطة ما لا يمكن رؤيته في الأفق السياسي. بما أنها دولة يعاد بناؤها، فإن قوتها العسكرية والسياسية جديدة وهشّة وحساسة. في مثل هذا الوضع في الوقت الحاضر، فإن إيران، على الرغم من أنها لا تشعر بالتهديد من قبل العراق كدولة ولكن كمجموعة من المشاكل الإستراتيجية المتراكمة، لا تعتبر العراق واحدة من تلك الدول التي، في المستقبل، ستجعل من الصعب على إيران أن تسعى لتحقيق أهدافها ورغبتها في الهيمنة. على العكس من ذلك، يحتل العراق اليوم مرتبة عالية في قائمة أولويات "تصدير الثورة الإسلامية" للطائفة الشيعية هناك على الرغم من أن إيران تقول إنها ليست على رأس أولوياتها.

إن دراسة نموذج مرور بلد ما من كونه نظامًا استبداديًا غير ديمقراطي إلى ديمقراطية عبر الأنوقراطية يمثل تحديًا لنا. كان هذا التحدي يتمثل في فحص النوايا التي تشكل خلفية عالم المفاهيم التي تنطوي على تفكك دولة ومحاولة استبدالها بأخرى جديدة مع موازنة العناصر الطبيعية التي تتحرك على طول المحور بين الاستبداد والديمقراطية. أما العيب في النموذج القائم هو أنه لا يحسب بجدية مكون العلاقات الخارجية أو التدخل في نفس الدولة التي تتفكك - في حالتنا العراق، ولا تدخل الدول الأجنبية التي لها مصالح مختلفة تمامًا - مثل إيران والولايات المتحدة. المشكلة هي أن هذا النموذج يركز حساباته على الأوضاع السياسية والاجتماعية المحلية التي تمكنه من تعزيز الديمقراطية لصالح الحكم المطلق.

ربما كان تدخل إيران في النسيج العراقي نابعا من نزعتها الطبيعية نحو الدفاع والبقاء والرغبة الأيديولوجية في حماية مصالح الطائفة الشيعية في العراق. وقد أدى هذا، فضلا عن رغبتها السرية في نشر روح الثورة الإسلامية في المجتمعات الشيعية، واستغلال الوضع غير المستقر في العراق، إلى تحييد فعلي للنموذج العقائدي في العراق، أو إلى إضعافه على الأقل. لقد دفع الوجود الإيراني الواضح في العراق بالعوامل السنية، التي ترى في هذا الوجود على أنه محاولة لفرض أيديولوجية إيران الشيعية على المشهد السياسي العراقي المتطور، إلى دوامة من البقاء، وهو التدفق الدموي الذي حدث خلال تلك الفترات. عندما كان الموالون لإيران رؤساء دول في العراق، أوضح هذا الأمر هذه النقطة بشكل أوضح وأكثر واقعية.

قد يتم تطبيق النموذج الأنوقراطي لمانسفيلد وسنايدر وآخرين بشكل مناسب على تلك الدول التي يتحرك فضاءها الإقليمي (ولكن ليس موازيًا) للنماذج أو النماذج الديمقراطية الأكثر ملاءمة للدول التي تتمتع بالقوة الكافية لمنع التدخل الأجنبي المفتوح في شؤونها السياسية. في الشرق الأوسط، يجب على النموذج الأنوقراطي أن يأخذ في الحسبان إضافة التدخل الأجنبي في سياسته. في حالة العراق، كان هذا النموذج، مدفوعًا من قبل الولايات المتحدة التي أرادت، مع سقوط صدام حسين، إدخال النموذج الديمقراطي إلى العراق. تعقيدات العراق، من ناحية، والوقائع الإقليمية، من ناحية أخرى، جرّت لاعبًا آخر - إيران، التي أوجدت تحديًا للنموذج الأنوقراطي الذي يبدو، في الواقع، حتى الآن غير ذي صلة بالعراق. ومن المفارقات والمثير للدهشة أن النموذج الفيدرالي الذي أرادت الولايات المتحدة تطبيقه على العراق قد رحب به فيما بعد من قبل إيران التي، بحكم وجودها في العراق، لديها طموحات لتأسيس نموذج فدرالي شيعي في المنطقة.

إذا حاولنا أن نرى العراق على أنه دولة تمر بعملية تحول إلى الديمقراطية فيجب علينا أيضا أن ندرس ادعاء مانسفيلد وسنايدر حول الدور الذي تلعبه إيران في عملية التحول إلى الديمقراطية. مانسفيلد وسنايدر يكتبان:

"في الدول التي أصبحت ديمقراطية حديثًا بدون أحزاب قوية، ومحاكم مستقلة، وصحافة حرة، وإجراءات انتخابية غير ملوثة، لا يوجد سبب لتوقع أن السياسات الوازنة ستنتج نفس تأثير السياسة الخارجية كما يحدث في الديمقراطيات الناضجة."

إلا أن تدخل إيران، القوة الأجنبية المهيمنة، في العراق يمنع العراق من التحول إلى نوع من الديمقراطية. ويبدو أن إيران أكثر اهتماما بفرض نوع من الحكم الاستبدادي على العراق، حيث تفضل أن تكون جارتها أقل ديمقراطية وأكثر استبدادية بسبب احتياجات السياسة الداخلية والخارجية، وبسبب المخاوف الذهنية الضخمة من أن تؤدي الديمقراطية المجاورة إلى إشعال الطموحات المحلية في التحول إلى الديمقراطية داخل إيران ذاتها.

* **المرأة العراقية والعلاقات بين الجنسين: إعادة تعريف الاختلاف (8 كانون الأول 2008)**

**Iraqi Women and Gender Relations: Redefining Difference**

**-نجى العلي: هي أستاذة في جامعة "روبرت" للدراسات الدولية وأستاذة في علم الأنثروبولوجيا والدراسات الشرق أوسطية. وتتمحور اهتماماتها البحثية الرئيسية حول النشاط النسوي والتعبئة الجنسانية، مع التركيز على العراق ومصر ولبنان وتركيا والحركة السياسية الكردية.**

تتمثل إحدى المشكلات العديدة في فترة ما بعد الغزو في فشل العديد من شرائح المجتمع في الاعتراف بتجارب الماضي المختلفة، وبالتالي تنفير أجزاء من السكان الذين لا يرون أنفسهم ممثلين في سرد معين. بالإشارة إلى الوضع الحالي، أشعر دائمًا بعدم الارتياح عندما أسمع الناس يقولون: "النساء العراقيات يفكرن ..." أو "النساء العراقيات يرغبن ..." مع التعميم من بين مجموعة واسعة من الآراء ووجهات النظر والرؤى. يمكن القول إن ما ظهر من بحثي هو أن الاختلاف يعتمد تاريخيًا على مجموعة معقدة من المتغيرات ولا يمكن اختزاله ببساطة إلى العرق والدين كما يُفسر غالبًا في الوقت الحاضر.

ارتبطت الفترة التي أعقبت الانقلاب البعثي الأول (1963) بشكل عام بزيادة العنف السياسي وزيادة الطائفية وعكس القوانين والإصلاحات التقدمية. تختلف تجارب هذه الفترات بشكل كبير من حيث التوجه الطبقي والسياسي. اتفق العديد من النساء الشيعيات والسنة والأكراد والمسيحيات من الطبقة الوسطى العلمانية وغير السياسية على تقديرهن لإنجازات حزب البعث المبكر في التعليم وتحديث البنى التحتية وأحكام الرفاهية.

إلا أن ذكريات الناشطين سياسياً في معارضة النظام مليئة بروايات القمع السياسي والاعتقالات الجماعية والتعذيب والإعدامات. ومع ذلك، فإن حتى بعض هؤلاء النساء اللواتي لديهن تجارب مباشرة مع الممارسات القمعية للنظام يقدرن سياساته التنموية بأثر رجعي.

وفي الوقت نفسه، تكشف روايات النساء العراقيات أن هوية الطبقة الوسطى الحضرية، وخاصة الهوية البغدادية الأكثر عالمية، استمرت في طمس الاختلافات العرقية والدينية حتى خلال فترة العقوبات. وبعبارة أخرى، فإن وجود أسرة شيعية من الطبقة المتوسطة في بغداد تشترك مع جيرانها من العرب السنة والأكراد من الطبقة الوسطى في أحياء مختلطة أكثر من الشيعة الفقراء الذين يعيشون في مدينة الثورة (التي أعيدت تسميتها الآن مدينة صدام والتي تسمى الآن مدينة الصدر)، أو غالبية الشيعة في الجنوب. في الواقع، لطالما كانت العائلات البغدادية متعددة الأديان والأعراق، وكان الزواج المختلط بين الطبقات الوسطى في الحضر والبغدادية أمرا شائعا.

منذ أواخر السبعينيات، بدأت الاختلافات في المواقف السياسية العلمانية والإسلامية تأخذ أهمية أكبر وتؤثر على تجارب النساء مع النظام. على سبيل المثال، تم استهداف أعضاء أو المتعاطفين مع حزب الدعوة الشيعي الإسلامي ليس بسبب انتمائهم الديني ولكن بسبب معارضتهم للنظام وهدفهم من إقامة دولة إسلامية. دون الرغبة في التخفيف من المعاناة والمشقة التي عانى منها أعضاء أحزاب المعارضة الإسلامية الشيعية، فإن الرواية حول كونهم المتلقين الرئيسيين لقمع الدولة لا تقلل من معاناة الأكراد فحسب، بل تقلل أيضًا من معاناة شرائح أخرى من السكان، بما في ذلك هؤلاء العرب السنة، الذين قاوموا النظام بنشاط.

في سياق ما بعد الغزو عام 2003، وتصاعد العنف والتوترات الطائفية، والخلافات حول السلطة والهوية الوطنية، أصبح التاريخ أداة مهمة وقوية للغاية. الروايات المتنافسة حول ما حدث في الماضي تتعلق بشكل مباشر بمواقف مختلفة تجاه الحاضر ورؤى حول مستقبل العراق الجديد. إنها تتعلق بادعاءات حول الحقوق والموارد والسلطة. والأهم من ذلك، أن الروايات المختلفة للماضي تضع معايير لما يعنيه أن تكون عراقياً، ومن يجب أن يتم إدراجه، ومن يجب استبعاده. يبرر التاريخ ويتضمن سرديات الوحدة وروايات الانقسامات والطائفية.

وعلى الرغم من الطبيعة السياسية الواضحة للعنف في العراق، تميل وسائل الإعلام إلى تصوير العنف ضد المرأة العراقية على أنه جزء مؤسف من "الثقافة" العربية أو الإسلامية. من بين الافتراضات الشائعة أن العنف القائم على النوع الاجتماعي مستمد من الإسلام عندما يرتكب في الشرق الأوسط. لا شك أن تكريس العنف ضد المرأة في الإسلام أمر مفيد على المستوى السياسي: فهي تساعد في تجريد المسلمين من إنسانيتهم وتبرير التدخل الأجنبي في بلدانهم. كما أنه يصرف الانتباه عن الطرق العديدة التي تجاهلت بها سياسة الولايات المتحدة والمملكة المتحدة العنف ضد المرأة في العراق وأتاحت ذلك العنف.

ومع ذلك، فإن المرأة العراقية لا تعاني بسبب أي شيء خاص بالإسلام. إنهم يعانون بسبب وجود مستوى لا يُصدق من العنف على جميع المستويات، ولا توجد دولة عاملة لتوفير الأمن والخدمات والمساعدات الإنسانية الكافية. لا أحد مستعد أو يستطيع ضمان وتنفيذ الحقوق القانونية للمرأة. الحقوق القانونية المنصوص عليها في الدستور المتنازع عليه معيبة في البداية ولا تعزز المساواة في المواطنة. والنساء العراقيات محرومات أيضا بسبب انتشار الفقر المدقع والبطالة على نطاق واسع وعدم القدرة على الوصول إلى الموارد الكافية.

نعم، تعاني النساء لأن الإسلام يستخدم من قبل مختلف الأحزاب السياسية والفصائل والميليشيات والجماعات المتمردة لاكتساب المصداقية والشرعية. يتبع السياسيون العراقيون والمسلحون الإسلاميون والمتمردون أيديولوجيات وسياسات النوع الاجتماعي التي تكون محافظة في أحسن الأحوال ومتطرفة في معظم الحالات. نحن نشهد تطرف الجماعات المسلحة وقيادتها السياسية حيث تلعب النساء دورًا محوريًا في محاولة السيطرة وفرض القواعد وإدراج نظام جديد متجذر في التفسيرات الضيقة التي تستند إلى اعتبارات سياسية استراتيجية واستقامة أيديولوجية بدلاً من مقاربة مدروسة للتقاليد والنصوص الدينية.